الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/49/839
S/1995/75
25 January 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون
البند ١١٢ من جدول الأعمال
جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

مجلس الأمن
السنة الخمسون

رسالة مؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أبلغكم بموقف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن الرسائل المؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ الموجهة الى سعادتكم من الممثلين الدائمين لكرواتيا (A/C.5/49/48) وسلوفينيا (A/C.5/49/46) وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (A/C.5/49/47) والبوسنة والهرسك (A/C.5/49/49).

إن الآراء الواردة في تلك الرسائل ومفادها أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية هي واحدة من دول الخلف الخمس آراء ليس لها أي سند يدعمها من وجهة النظر القانونية. فمن المعروف جيدا، أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ظلت بعد انفصال أطراف الاتحاد اليوغوسلافي، قائمة في العلاقات الدولية بوصفها اتحادا يوغوسلافيا منقوصا، وفقا لأحكام القانون الدولي ذات الصلة. ويتضح مما سبق، أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تظل هي المالك لأصول الجمهورية اليوغوسلافية الاتحادية الاشتراكية في الأقاليم التي انفصلت عن الاتحاد السابق ريثما يبرم اتفاق لتنظيم الآثار المترتبة على خلافتها.

وهذا وضع لا يمس في شيء حقوق الأطراف التي انفصلت عن الاتحاد فيما يتعلق بأصول دولة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية. فتلك الحقوق سيتعين تحديدها بموجب الاتفاق الذي سينظم الآثار الناشئة عن الانفصال. وهكذا فإن طلب الإفراج عن جزء من أموال جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية المجمدة في المصارف الأجنبية، بغية تلبية التزامات الاتحاد اليوغوسلافي يتفق تماما مع الوضع الراهن من الناحيتين الوقائعية والقانونية.

95-02171 250195 250195

وعندما تدفع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بأنها تواصل الشخصية القانونية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة، فإنها لم تحاول أبدا أن تستأثر وحدها بخلافة الاتحاد السابق. وبناء على ذلك، تشارك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مشاركة فعالة في المفاوضات المتعلقة باقتسام أصول وخصوم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة، الجارية في إطار الفريق العامل الخاص بشؤون الخلافة التابع للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة.

وإذا كان من الصحيح أن بعض الأموال التي جمدت نتيجة تطبيق نظام الجزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية هي بالفعل أموال مملوكة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية مما يخضعها بالتالي للمفاوضات الجارية في جنيف، فمن الصحيح أيضا أن هناك أموالا مجمدة تنفرد بملكيتها شركات ومصارف وهيئات حكومية تابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وهي الأموال التي أشير إليها في رسالتنا إلى سعادتكم، المؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ (A/C.5/49/23) بطلب الإفراج عنها لتتمكن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من الوفاء بالتزاماتها تجاه ميزانية الأمم المتحدة.

أغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١١٢ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دراغومير ديوكيتش
السفير
القائم بالأعمال بالنيابة